### وزير التعليم لـ«الوطن»: توسع «الأسد الجامعي» بطاقة ٣٠٠ سرير ونسب الإنجاز ٨٠ بالمئة

# عرنوس: المشافي تحتاج إلى زيادة إمكانياتها

### وزير الصحة: نقص في بعض الأدوية والمستلزمات الطبية بسبب الحصار

فادي بك الشريف

تفقد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس سير العمل في مشفى الأسد الجامعي بدمشق والهيئة العامة لمشفى دمشق «المجتهد» والخدمات المقدمة للمرضى ونوعية العناية الصحية والطبية المقدمة لهم.

واطلع عرنوس على آلية عمل المنظومة الصحية خلال أيام العطلة والتأكد من استمرارها بالشكل الطبيعي وعلى أكمل وجه خصوصاً في ظل الظروف الجوية السائدة.

وجال عرنوس برافقه وزيرا التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم والصحة الدكتور حسن الغباش في أقسام المشفيين، واطمأن على صحة المرضى الذين يتلقون الرعاية والعناية على أيدي الكادرين الطبي والتمريضي.

كما استمع من المرضى ومرافقيهم إلى ما يتم تقديمه من خدمات وعناية، حيث أعربوا عن تقديرهم للخدمات التي يقدمها القطاع الصحي العام في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها البلد جراء الحصار الجائر والذي يؤثر سلباً على قطاع الأدوية وتأمين توريد التجهيزات الطبية اللازمة لعمل المشافي والمراكز الصحية.

وقال رئيس مجلس الوزراء في تصريح للصحفيين عقب الجولة في مشفى الأسد الجامعي بدمشق والهيئة العامة لمشفى دمشق «المجتهد»: إن هذه الجولة تأتي في ظل الظروف الجوية القاسية التي تمر بها البلد حيث تزداد الحالات المرضية وهذا ما استدعى أن نطلع على جاهزية المشافي ومدى استعدادها لتلقي أي حالة كانت.

وبيّن عرنوس أن كل الأقسام في المشافي تعمل خلال العطلة وكل المشافي بجاهزية تامة لاستقبال أي حالة مرضية عادية أو إسعافية، مشيراً إلى أن الدولة مستمرة في تقديم الدعم للقطاع الصحي وكل أشكال الرعاية الصحية والطبية للمواطنين.

وأضاف رئيس مجلس الوزراء إن المشافي بحاجة إلى زيادة في إمكانياتها حيث تم الاطلاع على التوسع الذي يجري في مشفى الأسد الجامعي، وهو من أولويات العمل الحكومي هذا العام والعام القادم لإضافة صرح جديد طبي إلى المشافي العامة في سورية، مثنياً على الجهود الكبيرة التي تبذلها الكوادر الطبية والتمريضية في جميع المشافي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير التعليم العالي بسام إبراهيم، اتباع نظام المناوبات للكوادر الطبية لتقديم الخدمات على مدار الساعة، مع تأمين مختلف المستلزمات وإجراء العلاجات الفورية الإسعافية.

وأكد الوزير العمل على التوسع الجديد لمشفى الأسد الجامعي، بطاقة استيعابية ٣٠٠ سرير، مع تجهيزه بغرف عمليات ومختلف التجهيزات، مبيناً أن نسب الإنجاز تجاوزت الـ ٨٠ بالمئة بالنسبة للأعمال الإنشائية والإكساء، معتبراً أن هذا المشروع من الأولويات بالنسبة للمشفى ويشكل قيمة إضافية كبيرة.

ونوه بأن الجولة شملت مختلف الأقسام وبشكل خاص (الداخلية والهضمية والعنايات والمخابر وقسم الأشعة) مع متابعة ما يقدم من خدمات تشخيصية وعلاجية للمرضى.

كما لفت وزير التعليم إلى اللقاء مع المرضى والأهالي المرافقين لهم، مؤكداً أن المشافي تقدم الخدمات الطبية والعلاجية للمواطنين ضمن الإمكانات المتاحة.

وأكد الدكتور إبراهيم أن مجلس الوزراء يقدم الدعم الكبير للكوادر الطبية والإدارية والفنية، لافتاً إلى أهمية صدور المرسوم رقم ٢ لعام ٢٠٢٢ الذي يدعم طبيعة العمل الخاصة للعاملين طبياً وإدارياً وتمريضياً في مشافي الأورام والسرطان وغيرها حيث شكل داعماً كبيراً لتلك الكوادر وتحفيزاً لها بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة.

من جانبه بيّن وزير الصحة أنه بسبب الحصار الاقتصادي الجائر هناك نقص في بعض الأدوية والمستلزمات الطبية، مؤكداً العمل بشكل متتالٍ لتلافي هذا النقص.

وقال: قمنا بزيارة إلى مشفى المجتهد الذي يعد من أهم المشافي المركزية في مدينة دمشق للاطلاع على واقع الخدمات التي تقدم في ظل الظروف الجوية الحالية والضغط الذي يمكن أن يزداد في العطلة.

ولفت إلى الاطلاع على واقع العمل والحالات التي يتم علاجها في قسم الإسعاف بشكل خاص، كما تمت زيارة قسمي العناية القلبية والجراحية وقسم البولية وباقي أقسام المشفى بشكل كامل.

### مقترح بخمس محطات إضافية لبيع المازوت بسعر التكلفة

# حماة تبدأ توزيع الدفعة الثانية و٢٢ طلباً مخصصاتها لكل القطاعات يومياً

حماة- محمد أحمد خبازي

بدأ فرع محروقات حماة بتوزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة للمواطنين بموجب البطاقة الإلكترونية، منذ ٢١ الجاري.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أنهم استلموا مخصصاتهم من الدفعة الثانية، فيما ينتظر آخرون ورود رسائل من «تكامل» ليهرعوا لمناطق تمركز الصهاريج ليحصلوا على مازوتهم.

كما يطالب المواطنون في حماة، بتحديد أكثر من محطة في كل منطقة لبيع المازوت الحر، وبيّن العديد منهم لـ«الوطن» أن تحديد محطة واحدة في كل مدينة من مدن المحافظة من شأنه أن يسبب ازدحاماً فيها، أثناء الشراء.

وقال بعضهم: وكيف يمكن لأبناء الريف أن يشتروا المازوت الحر إذا رغبوا بذلك مادامت المحطات المخصصة لذلك، محددة في المدن فقط؟. فالمقيمون بريف حماة أو سلمية أو مصياف أو السقيلبية سيقطعون عشرات الكيلومترات للوصول إلى المحطات بالمدن عدا أجور النقل التي سيدفعونها لسيارات الأجرة.

فيما شكا مواطنون من ريف حماة الشمالي، عدم تخصيصهم بأي محطة، وقال بعضهم لـ«الوطن»: لقد تم تخصيص معظم المناطق بمحطات، لكننا فوجئنا بعدم تخصيص أي محطة في منطقة ريف حماة الشمالي، فكيف سنحصل على هذه الكمية ولم يتم تخصيص أي محطة من محطات الوقود في المنطقة بهذه الخدمة. علماً أن المحطات الموجودة ضمن المنطقة تخدم صوران وطيبة الأمام ومعردس ومورك ومعان والأوستراد الدولي والبلدات المجاورة. وأضافوا: ونحن أيضاً بحاجة إلى تخصيص محطة بهذه الخدمة، فجميعنا يعلم أن الـ٥٠ ليتراً المدعومة لا تكفي العائلة لمدة ١٠ أيام.

وبيّن عضو باللجنة المركزية للمحروقات بالمحافظة، لـ«الوطن» أن توزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة بدأ بمختلف مناطق المحافظة، بعد الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى بنسبة ١٠٠ بالمئة.

وأوضح مدير فرع محروقات حماة نزار شعبان أحمد، أن مخصصات المحافظة حالياً من المازوت ٢٢ أو ٢٣ طلباً يومياً لكل القطاعات بما فيها التدفئة.

وفيما يتعلق بالمحطات التي خصصت لبيع المازوت بسعر التكلفة، وشكوى المواطنين من قلتها قال: رفعنا كتاباً للوزارة بـ٥ محطات إضافية، ليصبح عددها ١١ محطة، لتوفير المادة للمواطنين بمختلف مناطق المحافظة والتخفيف من الازدحام إن لم يكن منعه.

وقال: ونحن بانتظار الموافقة المركزية على كتابنا، لنعمم المحطات الجديدة على المواطنين لإتاحة الفرصة لأكبر عدد منهم وتلبية طلباتهم من المازوت الذي يباع بسعر التكلفة.

### مدير جديد لمحروقات الريف

## الشيخ: أولوية التوزيع للمناطق الباردة

عبد المنعم مسعود

يبدو أن قرار وزارة النفط بالسماح بتعبئة خمسين ليترا من المازوت الحر بسعر ١٧٠٠ ليرة وقبله قرار الحكومة ببدء التسجيل لتوزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة جاءا متأخرين جداً فالشتاء قد انتصف وبرد كانون سيأخذ معه أي محاولة لتلميع صورة وزارة النفط وصورة الحكومة، خصوصاً أن الدفعة الثانية من مازوت التدفئة يحتاج إنجازها لـ ٢٠٠ مليون ليتر من المادة واستغرقت وزارة النفط لإنهاء الدفعة الأولى خمسة أشهر ونصف الشهر.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات بريف دمشق ريدان الشيخ بين لـ«الوطن» أن عملية التوزيع بدأت في الحادي والعشرين من هذا الشهر، وأن التوزيع متركز وحتى نهاية الشهر في المناطق الباردة كاشفاً عن توزيع مخصصات ٦ آلاف بطاقة حتى الآن، متوقعاً أن يصل إجمالي التوزيع لمئة ألف بطاقة مع بداية الشهر القادم في هذه المناطق.

ووفقاً للشيخ فإن المناطق الأخرى في المحافظة لن يتم البدء بتوزيع الدفعة الثانية لها قبل إنجاز توزيع الدفعة في المناطق الباردة، مبيناً أن كمية التوزيع اليومية تصل إلى ٣٠ طلباً يومياً أي ٤٨٠ ألف ليتر، وأن ذلك يشكل ٥٠ بالمئة من كمية المازوت المخصصة للمحافظة.

وبين الشيخ أن توزيع المازوت الحر أصبح من خلال تطبيق برنامج وين حيث يقوم المستهلك بالتسجيل وتصله رسالة بوصول المادة إلى المحطة التي عينها لاستلام مخصصاته بسعر ١٧٠٠ ليرة، مؤكداً أن المحطات الحالية موزعة على الاوستردات، وأن هناك أكثر من ٥ محطات تقدمت بطلبات لتقوم بالتوزيع، وأن أمر الموافقة لهذه المحطات مرهون بموافقة محروقات، ومن ثم سيتم تخصيصها، وأن هذه المحطات في حال تخصيصها ستغطي المدن الرئيسية والتجمعات السكانية، إضافة إلى المحاور والاتستردات الرئيسية في الريف.

ووفقاً للشيخ فقد تم تكليف معاون مدير محروقات الريف محمد ليلا تسيير أمور الفرع بدلاً من مدير الفرع منصور طه، مؤكداً أن القرار جاء بناء على طلب طه بإعفائه كاشفاً أن إجمالي ما وصل إلى المحافظة من مخصصات المازوت حالياً ٩٦٠ ألف ليتر يذهب نصفها للتدفئة، وأن مخصصات المحافظة من المازوت الحر للتدفئة أربعة طلبات أي ٩٦ ألف ليتر، على حين أن مخصصاتها من البنزين لا تتعدى ٥٢٨ ألف ليتر.



### التنقيب العشوائي وسرقة الآثار مستمران حتى الآن في مناطق خارج سيطرة الدولة

# مدير عام الآثار والمتاحف: نحتاج سنوات لإعادة الألق للأوابد التاريخية

### نحضّر لاستلام قطع أثرية من لبنان ونجهز لمعرض للقطع الأثرية التي استلمناها من متحف «نابو»

محمد منار حميجو

كشف المدير العام للمديرية العامة للآثار والمتاحف محمد نظير عوض أنه يتم التحضير لاستلام قطع أثرية سورية من لبنان صادرتها الحكومة اللبنانية تم تسليمها لمتحف ببروت ويتم حالياً اتخاذ الإجراءات لتسليمها إلى سورية، مؤكداً أن لبنان سلم نحو ٧٠ قطعة أثرية خلال السنوات السابقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عوض أنه للأسف أن الحكومة اللبنانية هي الدولة الوحيدة التي تواصلت مع الحكومة السورية لتسليمها قطعاً أثرية سورية.

وفيما يتعلق بتسلم سورية قطعاً أثرية من متحف «نابو» اللبناني أوضح عوض أنها مبادرة استثنائية وطيبة من إدارة المتحف وأن القطع الأثرية التي تم تسليمها إلى سورية اشتراها المتحف من دور عرض أوروبية قبل عام ٢٠١٠ وتم عرضها في المتحف إلا أن إدارة المتحف بعد الحديث معها وجدت أنه من المناسب إعادتها إلى وطنها الأم.

وبين أن عملية الاستلام تمت في المتحف الوطني في بيروت وبرعاية وزير الثقافة اللبناني وبحضور السفير السوري في لبنان، معتبراً أن هذه رسالة مهمة تعبر عن مدى العمق الثقافي للشعبين، ومشيراً إلى أن القطع الأثرية أصبحت في دمشق ويتم حالياً إدخالها في سجلات المتحف الوطني وهي قطع أثرية تدمرية مهمة منها تمثال جنائزي مهم جداً ومنحوتات تدمرية.

ولفت عوض إلى أنه يتم التحضير لإجراء معرض يحتوي على هذه القطع وسيكون هناك مؤتمر صحفي يواكب هذا المعرض لعرضها على الجمهور السوري.

وأعرب عن أمله بأن تكون هذه المبادرة التي قام بها متحف «نابو» رسالة تحفز الجهات التي تمتلك قطعاً أثرية سورية بإعادتها إلى سورية.

وأكد أن القطع الأثرية التي تمت سرقتها نتيجة التنقيب العشوائي تحتاج إلى سنوات لمعالجتها وحالياً لا يمكن حصر عدد هذه القطع باعتبار أن التنقيب العشوائي والسرقة مستمران حتى الآن في المناطق التي هي خارج سيطرة الدولة مثل بعض المناطق الشمالية وغيرها من المناطق التي تقع خارج السيطرة.

وفيما يتعلق بموضوع ترميم المواقع الأثرية التي تضررت خلال الحرب على سورية كشف أن نسبة المباني الأثرية التي تم ترميمها جيدة من دون أن يذكر الرقم إلا أنها تبعث على التفاؤل، موضحاً أنه تم ترميم الكثير من المباني في محافظة حلب، كما أنه تم ترميم مبان في حمص وفي المحافظات الجنوبية.

وأكد عوض أن عملية الترميم مستمرة وأن هناك الكثير من المباني بحاجة إلى الترميم، مشيراً إلى أنه يوجد تعاون جيد مع وزارة السياحة التي تقدم العون وتشارك في أعمال الترميم منها الأعمال التي قامت بها في بعض القلاع إلا أن المشروع الرئيسي لأعمال الترميم هو لوزارة الثقافة التي وضعت أموالاً ضخمة من أجل ترميم الأوابد الأثرية.

ولفت عوض إلى دور المؤسسات غير الحكومية في ترميم المواقع الأثرية مثل الأمانة السورية للتنمية ومؤسسة «آغا خان»، معتبراً أن هذا عمل تشاركي مهم مع هذه المؤسسات في ترميم المواقع الأثرية.

وأشار عوض إلى أنه كلما توافرت الأموال فإن المديرية العامة للآثار والمتاحف ماضية في ترميم المواقع الأثرية، مضيفاً: نحتاج إلى سنوات ليست بالقليلة لنعيد الألق للأوابد الأثرية التي دمرتها الحرب مثل المواقع الموجودة في مدينة حلب وحمص ودير الزور وغيرها من المواقع.

### العاصي يتلوث بالصرف الصحي ونواتج المنشآت الصناعية

# مدير البيئة «للوطن»: مياه النهر مخالفة للمواصفات إلا أنها لم تصل لدرجة الخطورة والضرر الكبير على المزروعات

حمص- نبال إبراهيم

وردت «الوطن» عدة شكاوى من العديد من المزارعين في غوطة محافظة حمص وعدد من القرى الواقعة على ضفتي نهر العاصي بريف المحافظة عن تلوث مياه نهر العاصي بشكل عام وتلوث مياه الري القادمة من بحيرة قطينة بشكل خاص وانبعاث روائح كريهة من المياه وعكورتها جراء تلوثها بمنصرفات الصرف الصحي من جهة ومنصرفات المنشآت الصناعية على ضفتي النهر من جهة أخرى، متخوفين من تلوث مزروعاتهم التي تسقى من هذه المياه والضرر الذي قد يحدث فيها وإتلافها أو على الصحة العامة بشكل عام.

مدير البيئة في حمص طلال العلي بين «للوطن» أنه لرصد عوامل التلوث على مجرى النهر لا بد من البدء من منبعه في الأراضي اللبنانية حيث يوجد جزء من الجانب اللبناني يستفيد من النهر، موضحاً أنه خلال فترة الحرب كان هناك تعديات من الجانب اللبناني في المناطق الواقعة على النهر حيث كان هناك حفر جائر للآبار بشكل غير مدروس وتحويل مسارات من النهر للاستفادة من مياهه وهذا ما أدى إضافة إلى الجفاف لضعف غزارة النهر، مضيفاً: من المعروف أن النهر يقوم بتنقية ذاتية من الملوثات التي فيه عندما يكون في الوضع الطبيعي.

وأوضح العلي أن أحد مصادر التلوث على مجرى نهر العاصي هو منصرفات الصرف الصحي حيث أن كل القرى الواقعة على ضفتي النهر من المنبع حتى المصب تقوم برمي منصرفات الصرف الصحي فيها بشكل مباشر إلى النهر، مشيراً إلى أنه قبل الحرب كان هناك تنفيذ لمشاريع صرف صحي بإقامة محطات مركزية وأخرى مكانية على ضفتي النهر لمنع تلوث النهر من مصادر الصرف الصحي، وأن جزءاً من هذه المحطات تم تنفيذها لكنها تعرضت للتخريب خلال فترة الحرب وجزء آخر منها كان قد تم البدء بتنفيذه إلا أنه لم يكتمل.

وبين أن الخطة حالياً في هذا الجانب باعتماد محطات المعالجة المكانية تعالج منصرفات كل قرية على حدة قبل رميها إلى النهر بالمواصفات المطلوبة، بحيث لا يتم جمع مجموعة من القرى في محطة مركزية كبيرة لصعوبة تنفيذها في ظل ظروف الحصار حالياً، مؤكداً أن مصدر التلوث بالصرف الصحي على مجرى النهر يشكل نسبة لكن ما زالت هذه النسبة ضمن حدود المعالجة، ولاسيما أنه تم إنشاء غرف فنية في بعض القرى التي تعتبر مصادر للتلوث.

ولفت العلي إلى أن المصدر الآخر لتلوث مياه النهر وهو الأهم المنصرفات الصناعية من المنشآت الصناعية والصناعات المتوسطة الواقعة على النهر ابتداءً من معمل الأسمدة ووصولاً إلى مصفاة حمص التي تصب منصرفاتها في النهر وتؤدي إلى تلوث مياه النهر في حال لم يتم المعالجة لها، موضحاً أن معمل الأسمدة في أصل تصميمه يوجد فيه محطة معالجة لكن كفاءتها ليست بالشكل المطلوب وكان من المفترض أنه بعد استثمار المعمل من الشركة المستثمرة له أن يبدأ تحسين الوضع البيئي وخاصة أن أحد شروط العقد هو تحسين الواقع البيئي والقيام بإجراءات فنية تضمن معالجة الانبعاثات الغازية والمنصرفات السائلة الناتجة عن هذه الصناعة التي تصب في بحيرة قطينة على مجرى النهر، إلا أنه وحتى تاريخه فإن الإجراءات المتخذة مازالت قاصرة وغير كافية لمنع التلوث عن نهر العاصي وبحيرة قطينة والوسط المحيط بالشركة، وكذلك مصفاة حمص قامت بإجراءات مهمة ساهمت بتقليل نسبة التلوث على النهر إلا أن محطة المعالجة فيها قديمة وليست بالكفاءة المطلوبة.

وبين العلي أنه إذا كانت نسبة الملوثات عالية فسيكون لها أثر سلبي في المزروعات، موضحاً أن حماية المصادر المائية هو من مسؤولية الموارد المائية التي لديها مراصد على نهر العاصي من المنبع وحتى خروجه من محافظة حمص، وتقوم بمراقبة نسب التلوث بشكل دائم وبموافاتنا بالتحاليل المخبرية، مؤكداً أنه يوجد في معظم هذه التحاليل مؤشرات مخالفة للمواصفات القياسية ويتم حينها مخاطبة الجهات المسؤولة عن هذه المنشآت التي تسبب التلوث، وفي كثير من الأحيان يكون هناك تجاوب وفي بعض الأحيان الأخرى يكون التجاوب ضعيفاً، إلا أنه بالمجمل يمكن القول إن إجراءات المنشآت الصناعية ما زالت قاصرة وليست بالمستوى المطلوب.

وبين العلي أن التلوث لا يقاس بنسب لسبب أن برامترات النهر كثيرة، وهو ما يعني أنه عندما يكون هناك عامل واحد للتلوث يمكن القول حينها إن نسبة التلوث كذا، إضافة إلى أن نسب التلوث ليست ثابتة حيث إن النهر يمر بفترات تكون مياهه ضمن المواصفات وأحياناً تخرج عنها، لافتاً إلى أنه ما زال هناك بعض المخالفات وهي مقبولة نوعاً ما على الرغم من أنه لا يوجد شيء مقبول بالتلوث وأن العمل يكون بمنع التلوث بشكل نهائي لكن ليس بالإمكان حل مشكلة متراكمة عبر السنين بإجراءات سريعة، بل يتم العمل بشكل تدريجي ضمن الإمكانات المتاحة وكل جهة تحاول القيام بالإجراءات ضمن إمكانياتها على الرغم من أنها ما زالت قاصرة.

وبين أن نسب التلوث متفاوتة حسب المجرى والمناخ ومتعلقة بعوامل عدة منها الموسمية، ففي فصل الشتاء عندما يكون هناك أمطار غزيرة وذوبان للثلوج تزداد غزارة النهر وبالتالي يكون هناك تحسن كبير في مجراه ويقل التلوث وخاصة إذا كان هناك إجراءات أشد، وفي فصل الصيف يزداد التلوث لانخفاض الغزارة.

وفي ختام حديثه أكد العلي أن مياه النهر مخالفة للمواصفات حالياً في بعض المؤشرات إلا أنها لم تصل لدرجة الخطورة والضرر الكبير على المزروعات.